المشهد الأول

الشرعيه ما هى وكيف تكون؟

كلمة الشرعية، هذا المصطلح السياسى بات من المصطلحات التى سادها اللبس والغموض، بل والتشويه المتعمد، ذلك بأنه لعبت به وسائل أعلام وأعلان كثيرة حتى أصبح ليس له تعريف وتصنيف محدد فى أذهان سواء العامة من الناس أو حتى الأكاديميون المتخصصون منهم، وببساطة تستطيع أن تقول إنه ليست الشرعية هى شرعية البطش والقوة الجبرية كما أنها ليست شرعية الفكر والأيديولوجيا، فربما يتجمل الفكر الأيديولوجى ويخدع الناس.

وليست كذلك شرعية الصندوق الانتخابى فربما يكون الصندوق مليئاً بالمال المستبدل به أصوات الناس، ليست الشرعية إذن هذا أو ذاك، إنما الشرعية هى مساحة الرضا والقبول المتبادل بين النظام السياسى القائم – مهما كان شكله القانونى الدستورى – والجماهير أى بين الحاكم والمحكوم، وهذا الرضا بمثابة عقدا اجتماعى، هذا العقد الاجتماعى غير المكتوب،وهذا التفويض الكامل والملىء بالثقة بين الجماهير وبين النظام السياسى.

فحيثما تآكلت وتلاشت هذه المساحة من الرضا والقبول لا تستطيع إذن أن تحدث الناس عن شرعية ما.

هذا الرضا والقبول بين طرفى المعادلة السياسية يقيم باقى الأطراف المشتركة في العمل السياسى على مسافات متساوية من طرفى المعادلة السياسية هذه.

فالأحزاب السياسية مثلا ومنظمات المجتمع المدنى الحقوقية منها وغير الحقوقية حتى مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العلمية تعمل فى ظل هذا الرضا والقبول بأريحية فهى إذن لا تستطيع أن تدغدغ مشاعر الجماهير كسباً لدوها أو تستثمر المناهضة للنظام السياسى طمعا فى الاقتراب منه لتحقيق مكاسب وإعانات لاستمرارها.

فالشرعية بهذا المعنى الذى وصفناه هنا يبرر الكثير من المشاهد التى قد تبدو غير دستورية لبلد ما على سبيل المثال، إننا نجد أنظمة ذات صفة وتصرفات دكتاتورية لكن شعبه يقبل هذا منه دون تذمر أو استياء. أو أن يتخذ نظاما سياسيا من مؤسسات الدولة وكأنها ملك يمينه بدلا من أن تكون هى ذاتها مراقبة لأعماله وسياساته، والمراقبة هنا

ليست بالمعنى السلبى السيئ، وإنما بمعنى أن هذه المؤسسات التى اتخذها ملك يمينه كما قلنا هى فى حقيقة نشأتها تقوم بدور المراقب لأداء ذلك النظام السياسى، وبرغم ذلك نجد الشعب متسامحا فى ذلك.

ذلك بأن النظام ما زال يملك هذه المساحة من الرضا والقبول والثقة، وأنه يقوم بتوزيع عادل للثروة مهما كانت ضئيلة، وقد يقول قائل إن الشرعية بهذا المعنى وهو مساحة الرضا والقبول بين طرفى المعادلة السياسية ربما يكون مقبولا فى البلدان العربية أو الأفريقية التى يكون فيها النزاعات العصبية والقبلية أو حتى المصالح الشخصية، لكنه لا يجوز ولا يكون مقبولاً فى بلدان متقدمة أو ملكية، نقول لأصحاب هذا الرأى إن المجتمعات المتقدمة تعتمد على عمل مؤسسى متكامل، وأن المؤسسات بالفعل معبرة عن التمثيل الحقيقى للجماهير، ولديها قياسات صحيحة بدرجة كبيرة للرأى العام الخاص بها حتى فى الملكيات – أى التى تأخذ النظام الملكى، وبالتالى لما تصبح هناك مساحة من الرضا والقبول بين تلك المؤسسات والحاكم أو النظام السياسى القائم تصبح المعادلة السياسية كذلك فى حالة اتزان.

وهنا قد يبرز لنا رأى آخر يشير إلى أنه قد يصل نظام سياسى ما بشرعية تقليدية مثل شرعية القوة والغلبة الجبرية، أو بصندوق انتخابى حتى وإن كان الصندوق غير معبر عن إرادة الجماهير، لكنه رغم ذلك يصبح بعد حين هذا النظام السياسى ذاته لديه هذه المساحة من الرضا والقبول .

نقول أيضا لأصحاب هذا الاتجاه فى الرأى: لا يحدث هذا أبدا قولاً واحداً؛ ذلك أن مساحة الرضا والقبول ليست منحة يعطيها ويمنحها الحاكم لمحكوميه وقتما شاء، فإذا جاء هذا النظام سلباً لإرادتهم فلن يستطيع إقامة هذه المساحة من التوافق ولو بعد حين .

نخلص من ذلك إذن أن الشرعية بهذا المعنى تعلن بكل وضوح، أنه ليس الهدف هو امتلاك خشبة مسرح السلطة وإقامة مافيها من ديكورات مؤسسية أو مؤسسات ديكوراتية تمثل هيكل ومضمون النظام، إنما الهدف مع امتلاك خشبة المسرح السياسى هو امتلاك المضمون والرؤية لما سوف يقدمه النظام السياسى للناس، وهل هذه الرؤية معبرة عن هؤلاء الناس الذين هم فى صالة العرض وهى الجماهير، وفى النهاية لابد أن نقر أن هذا الشكل من الحكم

يـؤدى إلى قـوة الحكـم وهـى القـوة الشـكلية، بمعنـى اسـتخدام السـلطة القـوة المفرطـة مـن جانـب، وفوضـى فـى قاعـة العـرض – الجماهـير – مـن جانـب آخـر، وتتلاشـى مسـاحة الرضـا والقبـول وحتـى التفاهـم بينهمـا.

نخلـص مـن ذلـك أيضـا أن العقـد الاجتماعـى المشـمول بالرضـا والقبـول بـين طرفـى المعادلـة السياسـية فـى بلـد مـا ليسـت هبـة أو منحـة أو عطيـة مـن النظـام لجماهـيره، أو هـو مكتسـب، ولكـن الحاكـم إذا حـاز هـذا العقـد الاجتماعـى مـن جماهـيره فلابـد أن يتعهـده بشـكل جيـد ولا يتركـه لمستشـاريه وتقاريرهـم، بـل عليـه هـو بشـكل شـخصى أن يراقـب مؤشـرات هـذا الأمـر، فربمـا يكـون الأمـر خادعـاً فـى فـترة مـن الفـترات.

نخلـص مـن ذلـك أيضـا أن أى نظـام سياسـى لابـد أن يكـون لديـه رؤيـة مسـتقبلة لمـا سـوف تـؤول إليـه البـلاد التـى أقيـم بهـا هـذه الرؤيـة المسـتقبلية، وهـى نتـاج لثقافـة وممارسـة حيـة وعمليـة فـى الاتصـال بالجماهـير، والعمـل على تلبيـة مطالبها، والإنصـات التام لهمومهـا وآلامهـا، وبغـير ذلـك لا يسـتطيع الاسـتمرار، وتكـون الثـورة مهمـا كانـت درجـة القمـع والبطـش.